اتفاقية فتح حساب فوريكس

انه في يوم _____ الموافق / / تم الاتفاق بين كل من :

الطرف الأول

الشركة العالمية للأوراق المالية، شركة مساهمة خصوصية محدودة المسؤولية، تعمل تحت العلامة التجارية "العالمية"، ومسجلة لدى مسجل الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني برقم (563119148)، وخاضعة لإشراف ورقابة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بموجب الترخيص رقم (PCMA\GSC\563119148). ويقع عنوانها المسجل في الطابق الثالث، مركز جاليري، شارع مجمع الكراجات الغربي، مدينة نابلس – فلسطين، ويشار إليها فيما بعد بـ "الشركة".

الطرف الثاني

المعلومات الشخصية

اللقب		المستوى التعليمي :
الإسم :		تاريخ الميلاد ومكان الميلاد :
الجنس :	الجنسية :	بلد الميلاد :
هل تحمل جنسية أخرى؟	الحالة الإجتماعية :	الرقم الضريبي :

بيانات الهوية الشخصية

نوع الهوية :	تاريخ الإصدار :	الرقم الوطني :
تاريخ الإنتهاء :	مكان الإصدار :	الرقم المتسلسل :

معلومات التواصل

رقم الهاتف الأساسي :	رقم الهاتف الثانوي :
البريد الإلكتروني :	

العنوان

رقم الشقة/المنزل :	رقم البناية :	شارع :	جادة :	
المدينة :	المقاطعة :	البلد :	صندوق البريد :	الرمز البريدي :

معلومات الوظيفة

المسمى الوظيفي :		مجال العمل :		البلد :
رقم المكتب :	رقم البناية :	المدينة :	شارع :	المقاطعة :
صندوق البريد :		الرمز البريدي :	هاتف العمل:	

الدخل السنوي

الدخل السنوي التقريبي	Below $25,000	$50,000 to $100,000	Above $100,000

مصدر الدخل

وظيفة	ميراث	تجارة	أخرى

صافي الثروة التقريبي

	Below $50,000	$150,000 to $500,000	Above $500,000

الأحكام والشروط العامة

تنطوي العملات والعقود مقابل الفروقات على مخاطر عالية كونها أدوات مالية معقدة، وقد تؤدي إلى خسارة رأس المال بسرعة نتيجة استخدام الرافعة المالية. لذا، يتعين عليك التأكد من فهمك الكامل لطبيعة هذه الأدوات وإمكانية تحملك للمخاطر والخسائر المرتبطة بها. يرجى الاطلاع على سياسة المخاطر المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة، والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ وملحقاً بهذه الاتفاقية.

التعريفات

لغايات هذه الاتفاقية، يكون للألفاظ والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة إزاء كل منها، ما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك:

الطرف الأول "الشركة": الشركة الموضحة بياناتها في البند أطراف الإتفاقية من هذه الإتفاقية

الطرف الثاني "العميل": العميل الاعتباري المبين في بند أطراف الاتفاقية من هذه الاتفاقية، سواء كان شخصاً طبيعياً أو كياناً قانونياً.

حساب التداول "الحساب": سجل محاسبي يُفتح لدى الشركة بموجب طلب العميل وإنشاء هذه الاتفاقية، ويترتب عليه حقوق والتزامات للطرفين، بما في ذلك القيود المحاسبية وفقاً للأنظمة والقواعد وأعراف التداول.

الإتفاقية: تعني إتفاقية فتح الحساب بمقدمتها وجميع بنودها، وملاحقها وتعديلاتها وما يجري عليها من تعديلات

خدمة التعامل عبر الإنترنت: الخدمات التي تقدمها الشركة للعميل بموجب هذه الاتفاقية، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: (1) فتح الحساب، (2) تحويل الأموال (3) الاطلاع على بيانات الحساب، (4) التداول، (5) الاشتراك في منتجات وخدمات جديدة والموافقة على شروطها وأحكامها، (6) تحديث بيانات العميل الشخصية

الأدوات المالية: تشمل على سبيل المثال لا الحصر **(1)** الأوراق المالية بجميع أنواعها (الأسهم، الأوراق القابلة للتحويل، الأسهم الممتازة، إيصالات الإيداع، الحقوق المتعلقة بها، المؤشرات وما يرتبط بها). **(2)** أدوات الدين (السندات، الأذونات، شهادات الإيداع، الأوراق التجارية، القسائم وما يرتبط بها). **(3)** السلع بكافة أنواعها والعقود المرتبطة بها (العقود الآجلة، المستقبلية، الخيارات)، بما في ذلك المعادن، النفط، الغاز، المنتجات الزراعية، الأخشاب. **(4)** العملات بجميع أشكالها والحقوق المرتبطة بها، والعقود المتعلقة بها. **(5)** عقود الفروقات والمشتقات بجميع أنواعها، سواء كانت على الأسهم، الدين، الأوراق المالية، العملات، السلع أو المؤشرات، بما في ذلك خيارات البيع والشراء والعقود الآجلة

الرافعة المالية: نسبة الهامش المطلوب إلى قيمة الصفقة. على سبيل المثال، الرافعة المالية 1:100 تعني أن الصفقة بقيمة 100 تتطلب هامشاً حراً مقداره 1 على الأقل.

الهامش المطلوب: الجزء من قيمة الأداة المالية الواجب سداده نقداً من العميل، ويشمل متطلبات الهامش الأولية. تختلف قيمته حسب الأداة المالية ونسبة الرافعة المالية، كما و لا يمكن سحب هذا المبلغ من الحساب

مستوى الهامش: النسبة المئوية الناتجة عن مقارنة الرصيد المتاح بالهامش المطلوب

الهامش الحر: المبلغ المتاح في حساب التداول لفتح صفقات جديدة، ويُحسب بطرح الهامش المطلوب من الرصيد الحالي.

كلمة السر: بيانات الدخول المرسلة إلى العميل عبر بريده الإلكتروني لغايات الدخول إلى منصة العميل أو منصة التداول أو أي برامج أخرى مرتبطة بالحساب.

التعليمات: أوامر العميل الموجهة للشركة لتنفيذ صفقات استثمارية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

إيضاحات

في هذه الإتفاقية، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

تكون الإشارات إلى الأعوام والشهور والأيام وفقاً للتقويم الميلادي.
تكون الإشارات إلى "الاتفاقية" شاملةً لجميع بنودها وملاحقها وما يطرأ عليها من تعديلات أو إضافات.

التمهيد

حيث إن الطرف الثاني يرغب في فتح حساب تداول لدى الطرف الأول والاستفادة من الخدمات المتصلة به، وحيث وافق الطرف الأول على طلب الطرف الثاني؛ فقد اتفق الطرفان، وهما بكامل الأهلية الشرعية والقانونية، على إبرام هذه الاتفاقية.

وتخضع هذه الاتفاقية لأحكام الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة، بما في ذلك نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولوائحهما التنفيذية، والتعليمات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية باعتبارها قواعد للتداول.

وفي حال وجود أي تعارض بين أحكام هذه الاتفاقية وأحكام تلك الأنظمة والتعليمات، فتكون الأولوية والمرجعية للأحكام النظامية والتنظيمية.

ويُعد هذا التمهيد جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية

حقوق وإلتزامات الطرفين

أولاً: التزامات الطرف الأول (الشركة العالمية الاوراق المالية)

1. يلتزم الطرف الأول بفتح حساب تداول للطرف الثاني وتنفيذ أوامره وفق الأنظمة والقواعد والأعراف، مع بذل العناية المهنية الواجبة (المهارة، الحصافة، الاجتهاد).
2. لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تنفيذ الأوامر إلا إذا كانت ناجمة مباشرة عن إهمال جسيم أو سوء نية.
3. يلتزم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بكشوف حساب:
   a. يوميًا عند حدوث تغيّر في الرصيد.
   b. شهريًا عند وجود عمليات أو تغيّر خلال الشهر.
4. للشركة الحق في تجميد الحساب في حال عدم تحديث بيانات العميل أو مستنداته وفقًا للأنظمة.
5. للشركة الحق في رفض أو إلغاء الأوامر إذا خالفت القوانين أو اللوائح أو الأعراف السائدة.
6. للشركة الحق في تعديل الرسوم والعمولات بعد إشعار العميل، وتُخصم مباشرة من الحساب.
7. تلتزم الشركة بالحفاظ على سرية بيانات العميل، مع استثناء ما تطلبه الجهات المختصة أو ما يلزم للأغراض التشغيلية.
8. يجوز للشركة تعيين وكلاء لتقديم الخدمات أو تحصيل الأموال نيابة عنها.
9. تحتفظ الشركة بسجلات التعليمات والمكالمات الهاتفية والإلكترونية لمدة عشر سنوات، وتُعتبر هذه السجلات دليلًا ملزمًا للعميل.
10. تُعتبر الحسابات الخاملة (بدون تداول لمدة 3 أشهر) غير نشطة، وتُفرض عليها رسوم صيانة قدرها ($10) شهريًا. ويفوض العميل الشركة خصم هذه الرسوم مباشرة.
11. يحق للطرف الثاني الاطلاع على كشف حسابه إلكترونيًا أو طلب إرساله إلى بريده الإلكتروني المسجل.

ثانياً: التزامات الطرف الثاني (_____)

1. يحظر استخدام الحساب لأي غرض غير مشروع.
2. يلتزم العميل بإبلاغ الشركة فورًا بأي اعتراض أو اشتباه في العمليات.
3. يتحمل العميل كافة الرسوم أو الضرائب المفروضة من الجهات الرسمية أو أطراف ثالثة.
4. يلتزم بتحديث بياناته ومستنداته عند أي تغيير.
5. يتحمل المسؤولية المطلقة عن الخسائر الناتجة عن تأخير الإيداعات أو أخطاء بيانات السحب.
6. يجوز للعميل إغلاق حسابه واستلام رصيده الدائن بعد تسوية جميع الالتزامات.
7. يحق له سحب مبالغ بشرط:
   a. تقديم طلب قبل ثلاثة أيام عمل
   b. عدم تجاوز مبلغ السحب الهامش الحر.
8. يجب أن تصدر التعليمات عبر المنصات الإلكترونية أو الوسائل المعتمدة فقط.
9. يتحمل العميل المسؤولية عن الخسائر الناتجة عن استراتيجيات استغلال الثغرات أو أخطاء التسعير.

ثالثاً: أحكام عامة

1. تُعدّ جميع حسابات العميل لدى الطرف الأول حسابًا واحدًا، وللشركة إجراء المقاصة بينها وخصم أي التزامات مستحقة دون الرجوع إلى العميل.
2. العقود مقابل الفروقات لا تمنح العميل أي حق ملكية في الأصل الأساسي.

3. للشركة الحق في تغيير الرافعة أو الهامش المطلوب بشكل طارئ دون إشعار مسبق خاصة قبل إغلاق الأسواق أو في العطل الرسمية.
4. جميع المعاملات تخضع لقوانين وأنظمة دولة فلسطين ولتعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، إضافة إلى القواعد والأعراف الدولية ذات العلاقة.
5. يحق لأي طرف إنهاء الاتفاقية بعد إخطار الطرف الآخر، دون أن يعفي ذلك من الالتزامات المترتبة قبل الإنهاء.
6. يجوز للطرف الأول التواصل مع الطرف الثاني عبر الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية أو إرسال المواد التسويقية المتعلقة بخدماته ومنتجاته، وذلك ما لم يُصرّح الطرف الثاني صراحة بعدم رغبته في تلقي هذه المواد.
7. يحق للطرف الأول إقفال حساب التداول في أي من الحالتين الآتيتين:
   a. إذا لم يقم الطرف الثاني بإيداع أي مبالغ مالية خلال ثلاثين (30) يومًا من تاريخ فتح الحساب.
   b. إذا أصبح رصيد الحساب صفراً لمدة سنة متصلة نتيجة سحب جميع المبالغ المودعة فيه.

   وفي جميع الأحوال، يلتزم الطرف الأول بإشعار الطرف الثاني بمدة كافية قبل إقفال الحساب، وذلك عبر البريد الإلكتروني المدوّن في هذه الاتفاقية أو من خلال أي وسيلة اتصال أخرى يتم الاتفاق عليها.
8. يجوز للشركة تزويد العملاء بمعلومات أو أبحاث أو مشورة أو توصيات استثمارية دون التزام، وتعتمد على مصادر تُعتبر موثوقة دون ضمان دقتها أو تحديثها، وقد لا تراعي ظروف العميل؛ وعلى العميل القيام بفحصه وتحليله قبل أي قرار استثماري
9. تصدر الشركة المنشورات والتقارير والمعلومات المتعلقة بمنتجاتها المالية أو خدماتها أو أي منشورات أخرى بغرض توزيعها حصريًا على عملائها. ولا يجوز للعميل إعادة نسخها أو توزيعها أو نشرها لأي غرض كان إلا بعد الحصول على تصريح خطي مسبق من الشركة.
10. يُعتبر توقيع العميل على هذه الاتفاقية بمثابة موافقة صريحة وغير مشروطة على سياسة تنفيذ الأوامر الخاصة بالشركة، والتي تُعد جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.
11. تتقاضى الشركة عمولات أو أتعابًا أو رسومًا مقابل الخدمات التي تقدمها، ويتم توضيح هذه العمولات والرسوم في الجدول المخصص لذلك والملحق بهذه الاتفاقية. وتحتفظ الشركة بالحق في تعديل تلك الرسوم في أي وقت، كما يحق لها خصم كامل أو جزء من العمولة وفق ما تراه مناسبًا.
12. يقوم الطرف الأول، في حال تبلغه بموجب إشعار خطي من المحكمة المختصة أو من ينوب عنها، أو بموجب إعلان في الصحف الرسمية، بوفاة صاحب الحساب أو فقدانه لأهليته القانونية، بوقف التعامل على الحساب فورًا.
13. يتم ترصيد الإيداع في حساب العميل بعد استلام المبلغ في حسابات الشركة والتأكد من مصدر الأموال وتدقيق عملية الإيداع. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة يتكبدها العميل نتيجة التأخير في ترصيد الإيداع في حساب التداول. ويُعتبر العميل مسؤولًا مسؤولية مطلقة عن أي خسارة مالية قد تنشأ عن مثل هذه التأخيرات.
14. تُفرض على العميل عمولة عند سحب الأموال من حساب التداول، وفقًا للجدول المعتمد للرسوم والعمولات والمُلحق بهذه الاتفاقية.
15. إصدار العميل تعليمات شراء/بيع يُعدّ تفويضًا غير مشروط وغير قابل للنقض للشركة كوكيلٍ مالي بكل صلاحيات التفويض والتمثيل للتعامل مع الوسطاء وأمناء الحفظ والأطراف النظيرة واتخاذ ما يلزم لتنفيذ الصفقة؛ وتُرسل التعليمات عبر المنصات الإلكترونية (ومنها منصة التداول) أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية معتمدة، وتغدو نافذة من لحظة استلامها.
16. لا يترتب على التداول بالهامش في الأدوات المالية أي حقوق ملكية في الأصول المالية الأساسية. فالعقود مقابل الفروقات تمثل مجرد قيمة اسمية للأصل محل العقد، على سبيل المثال لا الحصر: إذا كان المنتج عبارة عن عقد فروقات على سهم معين، فإن العميل لا يمتلك أي مصلحة أو حق ملكية في ذلك السهم الأساسي، ولا يمنحه عقد الفروقات أي حقوق ملكية مرتبطة به.
17. يجوز إلغاء التعليمات أو تعديلها بذات الطريقة التي أُعطيت بها، شريطة أن تستلم الشركة تعليمات الإلغاء أو التعديل في الوقت المناسب، ويقتصر ذلك فقط على الجزء غير المنفذ من التعليمات السابقة. ولا يجوز بأي حال إلغاء أو تعديل التعليمات أو الأوامر التي تمت معالجتها بالفعل من قبل خادم التداول.
18. تُعتبر الشركة مخوّلة بالاعتماد على أي تعليمات تُعطى بأي صيغة توحي بشكل معقول بأنها صادرة عن العميل، وتقبلها الشركة بحسن نية على هذا الأساس، دون أن تكون ملزمة بالتحقق من صحتها. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العميل عن أي خسارة أو ضرر قد يلحق به نتيجة تنفيذ تلك التعليمات.

   ومع مراعاة النصوص الأكثر عمومية في بند تعهدات وإقرارات الطرف الأول، فإن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية تجاه العميل عن أي خسائر أو تكاليف أو أضرار أو نفقات أو التزامات ناجمة عن:
   a. استعمال غير مشروع من قبل العميل أو تزوير توقيعه، ما لم يثبت أن ذلك الاستعمال كان معقولًا وموافقًا للأعراف السائدة في أسواق المال.
   b. أي خطأ أو غموض في التعليمات المستلمة من العميل.
   c. أي إجراء تقوم به الشركة بناءً على تعليمات واردة عبر منصة التداول أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى، إذا اعتقدت الشركة بشكل معقول أنها صادرة عن العميل أو عن شخص مفوض من قبله، شريطة أن تتخذ الشركة في مثل هذه الحالات التدابير اللازمة والمعقولة للتحقق من هوية العميل.

19. جميع المعلومات المعروضة على منطقة العميل و/أو منصة التداول و/أو الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة مقدمة لأغراض التوضيح فقط، ولا تُعد بأي حال من الأحوال عرضًا أو توصية مباشرة. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي نشاط أو امتناع عن نشاط يقوم به العميل استنادًا إلى هذه المعلومات.
20. يجوز للشركة الامتناع عن تنفيذ أي تعليمات، على سبيل المثال لا الحصر، إذا تجاوزت المعاملة قيمة معينة أو حدًا مقررًا، أو إذا تبيّن للشركة أو ساورها شك معقول بوجود انتهاك لإجراءات الأمان. وتلتزم الشركة بإبلاغ العميل بأي تغييرات تطرأ على هذه الحدود من وقت لآخر.
21. إذا تعذّر على الشركة تنفيذ تعليمات العميل بشكل كامل وتم تنفيذ جزء منها فقط، يلتزم العميل بالجزء المنفذ من تلك التعليمات، ما لم تنص تعليماته صراحة على خلاف ذلك.
22. يجوز للعميل إصدار تعليمات تحدد سعر شراء أو بيع الأدوات المالية. ويقر العميل بأن إصدار أوامر معلقة، مثل أمر "وقف الخسارة" على سبيل المثال لا الحصر، لا يضمن بالضرورة الحد من خسائره في حال تعذر تنفيذ تلك الأوامر بسبب الانزلاق السعري، أو أوضاع السوق، أو أي أسباب أخرى خارجة عن إرادة الشركة.
23. تكون فروق الأسعار (Spreads) المطبقة على الأدوات المالية غير ثابتة، وهي عرضة للتغيير تبعًا لظروف وأوضاع السوق.
24. ما لم توافق الشركة صراحة على خلاف ذلك، لا تنفذ الشركة أي تعليمات صادرة عن العميل إلا إذا توفر في حساب التداول رصيد نقدي كافٍ في الوقت المحدد لتنفيذ العملية.
25. يحق للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، رفض تنفيذ أي تعليمات إذا رأت أن الصفقة تنطوي على أي من الحالات التالية:
    a. التلاعب بالمنصة أو التداول استنادًا إلى خلل في الاتصالات أو الأنظمة.
    b. التداول بناءً على خطأ في التسعير أو أسعار الأدوات المالية.
    c. التداول بناءً على معلومات داخلية في سوق أخرى.
    d. مخالفة الأنظمة أو اللوائح أو القواعد أو الأعراف المعمول بها في السوق.

    ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة أو نتيجة تترتب على رفض تنفيذ مثل هذه التعليمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحالات التي يكون فيها تنفيذ التعليمات مخالفًا للقوانين والأنظمة المعمول بها
26. يلتزم العميل بتجنب استخدام أي استراتيجيات تهدف إلى تحقيق الربح من خلال استغلال مواطن الضعف في الأنظمة أو الاتصالات أو الأجهزة، ويتحمل كامل المسؤولية عن أي مخالفة لذلك.
27. لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية تجاه الطرف الثاني عن أي تأخير أو عدم تسليم للحوالة البنكية للمستفيد إذا كان ذلك ناتجًا عن خطأ أو عطل في الأنظمة التقنية خارج عن إرادة الطرف الأول، أو بسبب نقص أو عدم اكتمال معلومات المستفيد، أو لعدم وجوده لأي سبب آخر خارج عن إرادة الطرف الأول. ويُستثنى من ذلك الحالات التي يكون فيها التأخير أو عدم التسليم ناشئًا عن تقصير الطرف الأول في بذل العناية اللازمة أو عن إهماله الجسيم.
28. لا تتحمل الشركة أو أي من تابعيها أو ملاكها أو أعضاء مجلس إدارتها أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها أي مسؤولية تجاه العميل عن أي خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مصاريف أو التزامات مالية قد يتكبدها العميل (بما في ذلك الضرائب)، إلا إذا كانت ناتجة بصورة مباشرة عن إهمال جسيم أو تقصير من جانب أي من هؤلاء الأشخاص.

    كما لا تتحمل الشركة أو أي من الأطراف المشار إليهم أعلاه أي مسؤولية عن الأضرار غير المباشرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فقدان الأرباح أو المنافع أو الفرص الاستثمارية. وفي حالة عدم تنفيذ أي تعليمات أو تنفيذها بشكل متأخر، تقتصر مسؤولية الشركة على مبلغ العملية المعنية فقط، ابتداءً من تاريخ صدور التعليمات. وتُعتبر العمليات منفذة في الوقت المناسب وبالصورة الإجمالية وفقًا للتعليمات، ما لم يقم العميل بتقديم اعتراض على التقرير اليومي المرسل إلى بريده الإلكتروني خلال المدة المحددة.
29. تُطبق على جميع الإيداعات والسحوبات بالعملة الأجنبية أسعار الصرف المعتمدة لدى الطرف الأول في حينه.
30. يجوز للشركة أن تتلقى، من وقت لآخر، عمولات أو فوائد ناشئة عن أموال العملاء المودعة لديها أو المرتبطة بالخدمات التي تقدمها، وذلك وفقًا للأنظمة والقوانين المعمول بها.
31. لا يترتب على بطلان أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو عدم نظاميته أو عدم قابليته للتنفيذ بطلان بقية بنودها، وعلى الطرفين في هذه الحالة العمل على تعديل البند الباطل أو غير القابل للتنفيذ بما يتوافق مع الأنظمة والضوابط ذات العلاقة، وبما يحقق المقصود منه قدر الإمكان.
32. يجوز للطرف الأول تعديل هذه الاتفاقية من وقت لآخر بما لا يتعارض مع تعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، على أن يلتزم بإشعار الطرف الثاني بهذه التعديلات فور إقرارها. وتُعد التعديلات نافذة وسارية المفعول بمجرد تحديثها ونشرها على الموقع الإلكتروني للطرف الأول، ويُعتبر استمرار الطرف الثاني في التعامل بموجب الاتفاقية أو عدم انسحابه منها موافقةً وقبولًا صريحًا بتلك التعديلات.
33. يسري مفعول هذه الاتفاقية من تاريخ توقيع العميل عليها. وفي حال إبرامها إلكترونيًا ("أونلاين")، تُعتبر الاتفاقية نافذة وملزمة بمجرد قيام العميل بالنقر على زر "موافق" في نهاية نص الاتفاقية.
34. تُعتبر شروط هذه الاتفاقية مقبولة من العميل دون قيد أو شرط عند استلام الشركة أي دفعة مقدمة من العميل وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية.
35. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول وملزمة للطرفين إلى أن يتم إغلاق حساب التداول من قبل أي من الطرفين، وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية.

36. يلتزم الطرف الأول بالحفاظ على سرية جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بحساب الطرف الثاني، ولا يجوز له الإفصاح عنها إلا في الحالات التي يقتضيها العمل لأغراض مهنية أو تشغيلية محددة، أو عند طلب الجهات الحكومية المختصة، وذلك وفقًا للأنظمة والضوابط المعمول بها.
37. تحتفظ الشركة بالحق، في أي وقت ودون الحاجة إلى إبداء سبب محدد، في رفض منح أي ميزة ترويجية أو إلغائها أو شطبها من حساب العميل، وكذلك إبطال كافة المعاملات التي تمت باستخدام تلك الميزة. ويجوز للشركة ممارسة هذا الحق في حالات سوء الاستخدام، أو وجود أخطاء واضحة، أو ظروف سوق غير طبيعية، أو غير ذلك من الحالات التي تراها الشركة وفقًا لتقديرها المطلق.
38. قد يتم إغلاق بعض أو جميع المراكز المفتوحة في حساب العميل إذا انخفض مستوى الهامش عن المستوى المطلوب. كما قد تُغلق كافة المراكز المفتوحة في الحساب دون إشعار مسبق إذا وصل الرصيد إلى مستوى الصفر أو أقل.
39. يجوز للشركة، خلال الساعة الأخيرة قبل إغلاق السوق أو في العطل الرسمية، تعديل متطلبات الهامش أو الرافعة المالية لجميع الأدوات المالية أو بعضها. ويتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن توفير رصيد كافٍ لتغطية مستوى الهامش المطلوب، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن خسارة المراكز التي يتم إغلاقها للحفاظ على مستوى الهامش. ويجوز للشركة إجراء مثل هذه التعديلات بشكل طارئ ودون إشعار مسبق.
40. يلتزم الطرف الأول بالاحتفاظ بجميع المستندات والسجلات المرتبطة بحساب الطرف الثاني لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات من تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية.
41. تلتزم الشركة بالاحتفاظ بسجل لجميع التعليمات والمحادثات وسجلات المكالمات الهاتفية مع العميل. وتُعتبر السجلات والمستندات ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمعاملات المنفذة بناءً على تعليمات عبر الهاتف أو أي قناة اتصال أخرى، دليلاً قاطعًا وملزمًا للعميل.
42. تُحفظ جميع المحادثات المسجلة المتعلقة بحساب التداول لمدة عشر (10) سنوات من تاريخ آخر معاملة، ما لم يتم تقديم اعتراض خلال هذه الفترة. وفي حالة تقديم اعتراض، تُحتفظ بالسجلات ذات الصلة معلقة إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع أو انتهاء التحقيقات.
43. يجوز للشركة، من وقت لآخر، تعيين وكيل أو أكثر لتقديم جميع أو بعض خدماتها، وتُعتبر الإشارة إلى الشركة في هذه الاتفاقية بمثابة إشارة إلى ذلك الوكيل بالقدر الذي يقدم فيه الخدمات نيابةً عنها.
44. يجوز للشركة إرسال جميع المذكرات والإشعارات الموجهة إلى العميل خطيًا أو إلكترونيًا عبر البريد الإلكتروني، أو من خلال إحدى المنصات الإلكترونية، أو عن طريق الهاتف. وتُعتبر جميع تلك المذكرات والإشعارات مستلمة من العميل ونافذة بمجرد إرسالها بالوسيلة المذكورة.
45. تخضع جميع الصفقات المنفذة لصالح العميل للأنظمة والقواعد واللوائح والتفسيرات والأعراف والاستخدامات السائدة في السوق وغرفة المقاصة المختصة، إن وجدت، والتي تُنفذ فيها تلك الصفقات. كما قد تخضع هذه الصفقات كذلك للأنظمة واللوائح المطبقة في دول أخرى ذات علاقة.

46. لمطالبات والإشعارات

1. فحص المطالبات:

تلتزم الشركة بفحص أي مطالبة يقدّمها العميل خلال مدة لا تتجاوز سبعة (7) أيام عمل من تاريخ استلامها.

a. شكل ووجهة الإشعارات من العميل:

يجب أن تكون جميع الإشعارات أو المخالفات أو الأذونات أو الطلبات أو أي مراسلات أخرى يقدّمها العميل بموجب هذه الاتفاقية كتابية ما لم يُنص صراحةً على خلاف ذلك، وترسل إلى البريد الالكتروني compliance@gsc.ps
ويجوز للشركة تحديث هذا العنوان وإخطار العميل عبر إحدى وسائل الاتصال المعتمدة.

b. المهلة الزمنية للمطالبات/النزاعات:

لا يُنظر في أي مطالبة أو خلاف أو نزاع يُقدّمه العميل بعد انقضاء أربعٍ وعشرين (24) ساعة من تاريخ المعاملة الأصلية. ويجب توجيه جميع المطالبات أو النزاعات خلال هذه المهلة إلى الإدارة القانونية لقسم التداول على البريد الإلكتروني compliance@gsc.ps :

c. إثبات الاستلام:

يُعدّ ختم البريد الإلكتروني أو سجل النظام الدال على الإرسال والاستلام حجةً كافية على تاريخ ووقت تقديم المطالبة أو الإشعار

47. يقتصر حق العميل في رفع الدعاوى أو تقديم المطالبات على حسابات التداول الحقيقية فقط. ولا تُقبل المطالبات أو الدعاوى أو أي إجراءات قانونية متعلقة بحسابات التداول التجريبية، ولا يُنظر فيها.
48. يمكن للعميل تنزيل نموذج تسجيل الشكوى من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة واستكماله وفق التعليمات المبينة فيه.
49. تخضع هذه الاتفاقية وتُفسَّر وفقًا للأنظمة والقوانين النافذة في دولة فلسطين. ويسعى الطرفان إلى تسوية أي نزاع قد ينشأ بينهما وديًا، وفي حال تعذر ذلك، يحق لأي من الطرفين إحالة النزاع إلى الجهات القضائية المختصة في دولة فلسطين.
50. أُعدّت هذه الاتفاقية باللغة العربية، وتُعتبر هي النص المعتمد والملزم في حال وجود أي اختلاف في التفسير أو التأويل.
51. يحق لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بإشعار الطرف الآخر بذلك، على أن لا يعفي هذا الإنهاء أيًا من الطرفين من مسؤولية الوفاء بالالتزامات المترتبة قبل تاريخ الإشعار بالإلغاء.

تعهدات وإقرارات الطرف الأول

يتعهد ويقر الطرف الأول للطرف الثاني بالآتي

1. العدل والشفافية وحسن النية
تلتزم الشركة بمعاملة العميل بعدلٍ وإنصاف، والالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية، والعمل بحسن نية وفي مصلحة العميل في جميع الأحوال.
2. سرية وحماية البيانات
تلتزم الشركة بحماية خصوصية معلومات العميل وعدم استخدامها إلا لأغراض مهنية وتشغيلية محددة أو الإفصاح عنها للجهات الحكومية المختصة وفق الأنظمة والضوابط ذات العلاقة.
3. أمن المعلومات والأمن السيبراني
تتعهد الشركة باتخاذ جميع الإجراءات التقنية والتنظيمية المعقولة لحماية نظم المعلومات وبيانات العملاء في أنشطتها وأنشطة فروعها وشركاتها التابعة، بما يشمل ـــعلى سبيل المثال لا الحصرـــ ضوابط الوصول، التشفير، آليات الحماية الافتراضية والفيزيائية، وخطط استمرارية الأعمال والتعافي، وسياسات وإجراءات أمن المعلومات والأمن السيبراني لمنع أي اختراق أو إتلاف أو ضياع أو تشويش أو تعديل أو استغلال غير مشروع.
4. اختيار مزودي الخدمات من الغير
تبذل الشركة العناية المهنية المعقولة في اختيار الأطراف الأخرى التي تقدّم خدمات متعلقة بالأدوات المالية والصفقات. ويقرّ العميل بأن أي طرف ثالث (طبيعي أو معنوي) يعمل لحسابه الخاص وليس وكيلاً عن الشركة؛ ومن ثم لا تتحمّل الشركة مسؤولية أي فعل أو امتناع يصدر عن ذلك الطرف الثالث أو أي خسائر/أضرار/التزامات/مصروفات يتكبدها العميل نتيجة تقصيره أو إعساره، ما لم ينشأ ذلك عن إهمال جسيم أو سوء تصرف متعمد من الشركة ذاتها.
5. قيد الأموال والأدوات المالية وتشغيل الحساب
تلتزم الشركة بقيد جميع الأموال النقدية والأدوات المالية في حساب/حسابات العميل المنشأة. وقد تتضمن بعض الحسابات أدوات مُدارة بواسطة أطراف ثالثة تختارهم الشركة لمصلحة العميل. وتتمتع الشركة بالصلاحية لتشغيل حساب التداول في إطار هذه الاتفاقية.
6. ودائع أطراف ثالثة
يجوز للشركة إلغاء وديعة العميل أو سحب الأموال المودعة إذا تبيّن أن الإيداع تمّ من طرفٍ ثالث؛ وفي هذه الحالة تُعاد الأموال إلى مصدرها ذاته، ويتحمّل العميل تكاليف التحويل ذات الصلة. ولا تتحمّل الشركة تعويضًا عن أي خسائر ناجمة عن إغلاقٍ جبريٍّ للمراكز بسبب ذلك، ويجوز خصم الخسائر من المبلغ القابل للاسترداد أو من الأرباح المستحقة للعميل.
7. أموال العملاء (Client Money Rules)
تتعامل الشركة مع أموال العميل وفق قواعد أموال العملاء الصادرة عن الهيئة، وتفصلها عن أصول الشركة بإيداعها في حسابات مخصصة للعملاء؛ مع جواز الاحتفاظ بها لدى بنوك محلية أو أجنبية بحسب الحاجة. ويجوز تحويل أموال العميل إلى الأسواق المالية أو غرف المقاصة أو الوسطاء أو وكلاء التسوية وفق مقتضيات التنفيذ، وقد تفقد الأموال صفة "أموال العملاء" في تلك الحالات بالقدر اللازم للتسوية. كما تتوقف الشركة عن معاملة أي مبالغ تحتفظ بها باسم العميل كأموال عملاء إذا كان العميل مدينًا للشركة بمبالغ حالّة، ويقرّ العميل بحق المقاصة واستيفاء المبالغ المستحقة من تلك الأموال.

8. الاستعانة بجهات خارجية (Outsourcing)
تحتفظ الشركة بحق تكليف جهات خارجية بتقديم خدمات بعينها تدخل ضمن الخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
9. البنوك المراسلة والوسطاء ومزودو السيولة
للشركة ـــوبالشروط التي تراها مناسبةـــ أن تتعاقد مع أي بنك أو وسيط أو مزوّد سيولة أو أمين حفظ أو عضو بسوق مالية أو مؤسسة مالية أخرى كبنك مراسل أو وسيط أوراق مالية أو مزوّد سيولة، لتقديم الحفظ أو الوساطة أو غيرها. ويجوز أن تدفع الشركة رسوماً مقابل خدمات الغير وتحميلها للعميل إضافةً إلى رسوم الشركة، ما لم تنصّ الاتفاقية خلاف ذلك.
10. أفضل تنفيذ والزمن المعقول
تبذل الشركة أفضل الجهود لتنفيذ أوامر العميل في أقرب وقت ممكن تبعًا للظروف. ومع عدم الإخلال بذلك، لا تتحمّل الشركة أي خسائر أو نفقات تنشأ عن تأخير التنفيذ ـــبما في ذلك تغيّر ظروف السوق قبل إتمام الصفقةـــ ما لم يكن التأخير ناشئًا عن إهمال جسيم أو سوء تصرف متعمد من الشركة.
11. تقييد/إيقاف التداول على أدوات معينة.
يجوز للشركة ـــعند حالات منها انخفاض السيولةـــ منع التداول على بعض الأدوات أو جعل الحساب في وضعية "إغلاق فقط".

12. الصفقات في الساعة الأخيرة/العطل.
يحق للشركة رفض أو إلغاء أي صفقة نُفّذت خلال الساعة الأخيرة قبل إغلاق السوق أو خلال العطل الرسمية، متى قدّرت وجود مخاطر تشغيلية/سوقية مبرّرة.
13. تعديل المواصفات والتكاليف ذات الصلة
يجوز للشركة ـــوفق تقديرها— تعديل فروق الأسعار (Spreads)، أو الفوائد/رسوم التمويل، أو رسوم التبييت، أو أرباح الأسهم، أو مواصفات العقد، دون إخطارٍ مسبق، وفق ظروف السوق والقوانين والتعليمات السارية.

تعهدات وإقرارات الطرف الثاني

يتعهد ويقر الطرف الثاني، وهو بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً ونظاماً، بما يلي:

1. الأهلية القانونية وصحة البيانات
   a. أنه غير ممنوع نظامًا من التعامل مع الطرف الأول.
   b. أن جميع البيانات والمستندات المقدمة صحيحة، محدثة، وموثوقة.
2. مسؤولية الأموال المودعة
   a. أنه مسؤول أمام الجهات المختصة عن جميع الأموال المودعة في حسابه سواء بعلمه أو بدونه، ما لم يبلغ عنها رسميًا فور علمه بوجودها.
   b. يقر بأن الأموال المودعة ناتجة عن نشاطات مشروعة، وهو المسؤول عن سلامتها.
   c. في حال كانت الأموال غير مشروعة أو مزيفة، فلا يحق له المطالبة باستردادها أو التعويض عنها.
   d. إذا تلقت الشركة إشعارًا بأن الأموال من مصدر مشبوه، فيجوز لها حظر الحساب وإغلاق الاستثمارات دون إشعار مسبق حتى تتضح الظروف.
3. أمن الحساب وكلمات المرور
   a. يتعهد بالحفاظ على سرية بيانات الدخول للمنصات والحساب.
   b. لا تتحمل الشركة مسؤولية أي استخدام غير مصرّح به لكلمات المرور.
   c. عند وجود شك في دخول غير مشروع، يجب إخطار الشركة فورًا ليتم حظر الحساب مؤقتًا حتى التحقق.
4. التحقق من مصدر الأموال
   a. يحق للطرف الأول تجميد الحساب أو مبالغ محددة عند الاشتباه بأنها ناتجة عن عمليات احتيال مالي.
   b. يقر العميل بأنه المستفيد الحقيقي من الحساب.
   c. يقر بأنه يعلم أنه يمنع التحويل أو تغذية الحساب من طرف ثالث، وأن جميع التحويلات يجب أن تتم من حساباته الشخصية أو من جهات مشروعة ومعلومة لديه.
5. تفويض عمليات الصرف الأجنبي
   a. يفوض العميل الشركة بتنفيذ صفقات صرف أجنبي بالأسعار السائدة لتنفيذ تعليماته أو حماية حقوق الشركة.
   b. يقر بتحمل كافة المخاطر المترتبة على هذه العمليات، وتُستخدم أموال العميل بالدولار الأمريكي ما لم يطلب خلاف ذلك خطياً.
6. إدراك أوقات تنفيذ التعليمات
   a. التعليمات تنفذ فقط خلال أيام وأوقات عمل الشركة والأسواق ذات العلاقة.
   b. قد تُفرض رسوم تبييت أو فوائد على المراكز المفتوحة بنهاية اليوم، وتكون لصالح أو ضد العميل حسب الأداة المالية ونوع الحساب و تكون مذكورة قيمتها و طريقة إحتسابها في مواصفات العقد على منصة التداول و على الموقع الإلكتروني للشركة.
7. إدارة المراكز والهامش
   a. للشركة الحق في إغلاق صفقات التحوط خلال شهر إذا لم يغلقها العميل.
   b. يجب على العميل توفير الهامش المطلوب كاملاً في جميع الأوقات، وإلا يحق للشركة إغلاق المراكز المفتوحة حتى تتجاوز نسبة الهامش المطلوب 100%.
8. طبيعة الأدوات المالية
   a. بعض الأدوات المتاحة للتداول تكون خارج البورصة (OTC)، وقد تختلف أسعارها عن الأسواق المنظمة.
   b. يقر العميل بأن صفقات العقود مقابل الفروقات مع الشركة اسمية وغير قابلة للنقل، وأن الشركة طرف وسيط و/أو مقابل مباشر فيها.
9. التنفيذ والأسعار
   a. التعليمات تنفذ على السعر السائد وقت التنفيذ، وليس بالضرورة على السعر المطلوب من العميل.
10. الوسيط المعرّف (Introducing Broker)
   a. إذا تم تقديم العميل للشركة بواسطة وسيط معرّف، فإن مسؤولية الشركة تقتصر على خدماتها التنفيذية فقط .

b. لا تتحمل الشركة أي التزام أو ضمان بشأن تصرفات الوسيط المعرف أو بياناته أو توصياته.
c. لا تتحمل الشركة مسؤولية التحقق من الوضع القانوني أو التنظيمي للوسيط إلا في حدود ما تفرضه القوانين .

11. رسوم الوسيط المعرّف
a. يقر العميل بأن الشركة قد تدفع للوسيط المعرّف عمولات أو مكاسب أو تخفيضات مرتبطة بأنشطة التداول الخاصة به، وذلك حسب الاتفاقات المبرمة بين الشركة والوسيط .

12. الالتزام بالشروط
a. يقر العميل بأنه قرأ وفهم شروط هذه الاتفاقية وسيقرأ الشروط الخاصة بالخدمات والمنتجات المنشورة على موقع الشركة.
b. يحق للشركة التحقق من صحة البيانات المقدمة في طلب فتح الحساب، كما يفوض العميل الشركة بالاستعلام عن تعاملاته السابقة من الجهات المختصة.

أنه قرأ وفهم الأحكام والشروط المبينة في هذه الإتفاقية، كما أنه سيقوم بقراءة الأحكام والشروط الخاصة بالخدمات والمنتجات المرتبطة بحساب التداول، والمنشورة على الموقع الإلكتروني للطرف الأول .

يحق للشركة أن تقوم بالتحقق من البيانات والمعلومات التي صرح بها العميل من خلال طلب فتح الحساب بالطرق التي تراها مناسبة، كما يفوض العميل الشركة بالإستعلام عن تعاملاته السابقة من خلال الجهات المختصة .

الفريق الاول (الشركة العالمية للاوراق المالية) الفريق الثاني (المستثمر/المفوض/الوكيل/الوصي)

_____ _____

الختم والتوقيع الختم و التوقيع